

Distr.: Limited  
16 November 2011  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون  
البند ٣٨ من جدول الأعمال  
الحالة في أفغانستان

الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وألمانيا، واندونيسيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وبالاو، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتركمانستان، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وطاجيكستان، وفرنسا، وقيرغيزستان، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، وهاتي، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان: مشروع قرار

## الحالة في أفغانستان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٨/٦٥ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وإلى جميع قراراتها السابقة المتخذة في هذا الصدد،

وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن وبيانات رئيس المجلس ذات الصلة بالحالة في أفغانستان، ولا سيما القراران ١٩٧٤ (٢٠١١) المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١ و ٢٠١١ (٢٠١١) المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١،

وإذ تؤكد من جديد التزامها الشديد بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية، وإذ تعرب عن احترامها لتراث أفغانستان التاريخي المتعدد الثقافات والأعراق،



**وإذ تسلم مرة أخرى** بترابط التحديات التي تواجهها أفغانستان، وإذ تؤكد من جديد أن أوجه التقدم المستدام في مجالات الأمن والحكم وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية وفيما يتعلق بمسألة مكافحة المخدرات الشاملة لعدة قطاعات يعزز كل منها الآخر، وإذ ترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات على نحو متسق،

**وإذ تشير** إلى التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل تجاه أفغانستان، بما في ذلك الالتزامات المتبادلة المعلنة في مؤتمر لندن وكابل، وإذ تتطلع قدما إلى الاستعراض الشامل المقبل الذي سيجريه الأمين العام، بالتشاور مع حكومة أفغانستان والجهات الدولية ذات الصلة، للأنشطة التي كُلفت بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وما تقدمه الأمم المتحدة من دعم في أفغانستان، بهدف تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين وفقا لعملية كابل، وإذ تأخذ في اعتبارها الطبيعة المتطورة لوجود المجتمع الدولي،

**وإذ تتطلع قدما** إلى المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان: "من المرحلة الانتقالية إلى التغيير"، المقرر عقده في بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، برئاسة حكومة أفغانستان، الذي ستم فيه مواصلة تحديد الجوانب المدنية للعملية الانتقالية والالتزام الطويل الأجل للمجتمع الدولي في أفغانستان داخل المنطقة، والدعم المقدم للعملية السياسية،

**وإذ تؤيد** الجهود الإقليمية المتزايدة المبذولة من أجل مواصلة تنفيذ الإعلانات السابقة لعلاقات حسن الجوار، وإذ ترحب بمؤتمر اسطنبول المعني بأفغانستان الذي عقد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، حيث أكد كل من أفغانستان وشركائها الإقليميين، بدعم من المجتمع الدولي، التزامهم بتعزيز الأمن والتعاون الإقليميين من خلال تدابير بناء الثقة، وإذ تتطلع إلى اجتماع المتابعة الأول لمؤتمر اسطنبول، المقرر عقده في كابل في حزيران/يونيه ٢٠١٢ على المستوى الوزاري،

**وإذ تلاحظ** المبادرات الإقليمية من قبيل المبادرات التي تنفذ في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، والمبادرات الأخرى ذات الصلة الرامية إلى زيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي مع أفغانستان مثل مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، والتعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، وإذ تلاحظ أيضا الاجتماع الوزاري بشأن تعزيز الترابط التجاري على امتداد الطرق التجارية التاريخية الذي عقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في نيويورك،

وإذ تشدد على أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة لشبونة لمنظمة حلف شمال الأطلسي بين حكومة أفغانستان والبلدان المساهمة بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، والقاضي بنقل المسؤولية الرئيسية عن الأمن في أفغانستان إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية نقلاً تدريجياً في شتى أنحاء البلد بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وإذ ترحب بالتنفيذ الجاري للعملية الانتقالية وإذ تتطلع إلى مد نطاقها لتشمل بقية البلد، وإذ تشدد على الدور المستمر للقوة الدولية، دعماً لحكومة أفغانستان، في تعزيز الانتقال المتسم بالمسؤولية وأهمية تعزيز قدرات قوات الأمن الأفغانية الوطنية في مجال العمليات، وإذ تؤكد التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل، فيما بعد عام ٢٠١٤، بدعم مواصلة تطوير قوات الأمن الأفغانية الوطنية، بما يشمل التدريب، وقدرتها على مجابهة الأخطار المستمرة التي تهدد أمن أفغانستان، وإضافة الطابع المهني عليها، بهدف إرساء السلام والأمن والاستقرار على نحو مستدام، وإذ تلاحظ أن هذه المسائل ستتم مناقشتها في مؤتمر القمة المقبل لمنظمة حلف شمال الأطلسي في شيكاغو، بالولايات المتحدة، في عام ٢٠١٢،

وإذ تكرر تأكيد الضرورة الملحة للتصدي للتحديات الماثلة في أفغانستان، وبخاصة استمرار الأنشطة الإجرامية والإرهابية المتسمة بالعنف التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغير ذلك من الجماعات العنيفة والمتطرفة والمجرمين والأفراد الضالعين في تجارة المخدرات، وتطوير المؤسسات الحكومية الأفغانية، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، وتعزيز سيادة القانون والعمليات الديمقراطية ومكافحة الفساد والتعجيل بإصلاح قطاع العدل وتشجيع المصالحة الوطنية، دون المساس بتنفيذ التدابير التي نص عليها مجلس الأمن في قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، و ١٩٨٨ (٢٠١١)، و ١٩٨٩ (٢٠١١) المؤرخين ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، والقرارات الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وعملية تحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية بقيادة أفغانية والعودة الآمنة والطوعية للأفغان اللاجئين والمشردين داخلياً بطريقة منظمة تكفل كرامتهم وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتهم والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء ارتفاع مستوى العنف في أفغانستان، وإذ تعرب عن إدانتها بأشد العبارات لجميع الهجمات العنيفة، وإذ تسلّم، في ذلك الصدد، بالأخطار التي ما فتئت تثير الجرع التي تشكلها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة، والتحديات فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى التصدي لتلك الأخطار،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء ارتفاع عدد الضحايا بين المدنيين، وإذ تذكر بأن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية مسؤولة عن الغالبية العظمى من الخسائر في أرواح المدنيين في أفغانستان، وإذ تدعو إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكفالة حماية المدنيين،

وإذ تسلّم بالتقدم الإضافي الذي تحزره القوة الدولية، المأذون لها من قبل مجلس الأمن، والقوات الدولية الأخرى، في كفالة حماية السكان المدنيين وفي الحد من الإصابات بين المدنيين، وإذ تهيب بهذه القوات أن تواصل بذل جهود حثيثة في هذا المجال، وبخاصة عن طريق الاستعراض المستمر لأساليب العمل والإجراءات والقيام، بالتعاون مع حكومة أفغانستان، باستعراض الحالات التي يبلغ فيها عن وقوع ضحايا من المدنيين والتحقيق فيها عندما ترى حكومة أفغانستان أن من المناسب إجراء تحقيقات مشتركة فيها،

وإذ تلاحظ أهمية أن تكون الحكومة الوطنية شاملة للجميع وممثلة للتنوع العرقي للبلد وأن تكفل أيضا مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة،

١ - تشدد على الدور الأساسي والمحايد الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، وتعرب عن تقديرها للأمين العام وممثله الخاص لكل الجهود التي يبذلونها في هذا الصدد وتأييدها القوي لها، وتعرب عن تقديرها أيضا للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٧٤ (٢٠١١) المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١، في السعي إلى زيادة تحسين اتساق الجهود المدنية الدولية وتنسيقها، مسترشدة في ذلك بمبدأ تعزيز تولى أفغانستان زمام الأمور والقيادة، وتتطلع، في هذا الصدد، إلى نتائج الاستعراض الشامل المقبل للأنشطة التي كُلفت بها البعثة وما تقدمه الأمم المتحدة من دعم في أفغانستان، حسبما فوض به مجلس الأمن في قراره ١٩٧٤ (٢٠١١)<sup>(١)</sup>؛

٢ - ترحب بتقارير الأمين العام<sup>(٢)</sup> وبالتوصيات الواردة فيها؛

٣ - تتعهد بأن تواصل دعمها لحكومة وشعب أفغانستان في سعيهما إلى إعادة بناء دولة مستقرة وآمنة ومكتفية ذاتيا، وخالية من الإرهاب والمخدرات، وتعزيز أسس الديمقراطية الدستورية واستعادة مكانتهما الحققة في مجتمع الأمم؛

(١) قرار مجلس الأمن ١٩٧٤ (٢٠١١)، الفقرة ٤٣.

(٢) A/65/612-S/2010/630 و A/65/783-S/2010/120 و A/65/873-S/2010/381 و A/66/369-S/2011/590.

٤ - **تعرب عن تقديرها** لتجديد حكومة أفغانستان التزامها تجاه الشعب الأفغاني وتحديد المجتمع الدولي التزامه تجاه أفغانستان على النحو المعرب عنه في البيانين الصادرين عن مؤتمر لندون وكابل، وتكرر الإعراب عن تقديرها، في هذا الصدد، لاستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان، وتؤكد ضرورة مواصلة تصميم البرامج الوطنية ذات الأولوية، بما في ذلك خطط تقدير التكاليف، وتتطلع إلى عرض باقي البرامج الوطنية ذات الأولوية؛

٥ - **ترحب** ببذل حكومة أفغانستان مزيداً من الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتقر، في ذلك الصدد، بالعمل الهام الذي يؤدي من خلال آلية التنسيق المشتركة بين الوزارات ودورها في تحديد أولويات استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان وتنفيذها وإنجاز البرامج الوطنية ذات الأولوية؛

٦ - **تشجع** جميع الشركاء على دعم عملية كابل بطريقة بناءة، استناداً إلى شراكة دولية عميقة وواسعة النطاق من أجل زيادة تولى الأفغان المسؤولية وزمام الأمور في مجالات الأمن والحكم والتنمية، بغية إحلال الأمن والرخاء والديمقراطية في أفغانستان، مع التركيز على تعزيز الضوابط والموازن التي ينص عليها الدستور التي تكفل حقوق المواطنين وواجباتهم، وإجراء الإصلاح الهيكلي بما يتيح لحكومة فعالة تخضع للمساءلة إحراز تقدم ملموس لصالح شعبها؛

٧ - **تعرب عن تأييدها** لمواصلة وتزايد تكفل حكومة أفغانستان بجهود التعمير والتنمية، وتؤكد على الضرورة الماسة لتوليها زمام الأمور وتحليها بالمساءلة في جميع ميادين الحكم ولتحسين قدراتها المؤسسية، بما في ذلك القدرات المؤسسية على الصعيد دون الوطني، من أجل استخدام المعونات على نحو أكثر فعالية؛

### الأمن والعملية الانتقالية

٨ - **تكرر الإعراب عن قلقها العميق** إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، وتؤكد ضرورة مواصلة التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها من جراء استمرار أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغير ذلك من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجرمين، بما في ذلك الجهات الضالعة في تجارة المخدرات، وتكرر في هذا الصدد دعوتها إلى التنفيذ الكامل للتدابير والإجراءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، ولا سيما القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٩٨٨ و ١٩٨٩ (٢٠١١)؛

٩ - تدين بأشد العبارات جميع أعمال العنف والتخويف والهجمات، بما في ذلك الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة، والهجمات الانتحارية، والاعتقالات، بما في ذلك اغتيالات الشخصيات العامة، وأعمال الاختطاف، والاستهداف العشوائي للمدنيين، والهجمات ضد أفراد العمل الإنساني والتي تستهدف القوات الأفغانية والدولية، وآثارها الضارة على جهود إرساء الاستقرار والتعمير والتنمية في أفغانستان، وتدين كذلك استخدام حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة للمدنيين دروعا بشرية؛

١٠ - تؤكد ضرورة مواصلة حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي العمل معا بشكل وثيق في التصدي لهذه الأعمال التي تشكل خطرا يهدد السلام والاستقرار في أفغانستان والعملية الديمقراطية، والإنجازات والتنفيذ المستمر لعملية التعمير والتنمية في أفغانستان، فضلا عن تدابير العون الإنساني، وتهيب بجميع الدول الأعضاء عدم توفير أي شكل من أشكال الملاذ الآمن أو الدعم المالي والمادي والسياسي لهذه الجماعات؛

١١ - تعرب عن بالغ أسفها، في هذا الصدد، لما ينجم عن ذلك من خسائر في أرواح المدنيين الأفغان والمدنيين من جنسيات أخرى، بمن فيهم أفراد الوكالات الأفغانية والدولية وجميع العاملين الآخرين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والهيئات الدبلوماسية، وفي أرواح أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان فضلا عن أفراد قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، وما يلحق بهم من أضرار مادية، وتحيي ذكرى جميع من فقدوا أرواحهم؛

١٢ - تؤكد أهمية توفير الأمن الكافي، وتهيب بحكومة أفغانستان أن تواصل، بمساعدة المجتمع الدولي، التصدي للأخطار التي تتهدد أمن أفغانستان واستقرارها، وتشيد بقوات الأمن الوطنية الأفغانية وشركائها الدوليين لجهودهم في هذا الصدد؛

١٣ - تلاحظ أن المسؤولية عن توفير الأمن وحفظ القانون والنظام في جميع أرجاء البلد تقع على عاتق حكومة أفغانستان، يدعمها في ذلك المجتمع الدولي، وتؤكد أهمية مواصلة بسط سلطة الحكومة المركزية، بما في ذلك تعزيز وجود قوات الأمن الأفغانية، في جميع مقاطعات أفغانستان، وفقا للعملية الانتقالية؛

١٤ - تعرب عن تأييدها للهدف الذي تسعى حكومة أفغانستان إلى تحقيقه، حسبما أيده مجلس التنسيق والإدارة المشترك، والممثل في تمكين قوات الأمن الوطنية الأفغانية من أن تحظى بالقوام والقدرات العملية اللازمة لتولي المسؤولية الأمنية الرئيسية من القوة الدولية للمساعدة الأمنية في جميع المقاطعات بحلول أواخر عام ٢٠١٤، وتهيب بالمجتمع الدولي

تقديم الدعم اللازم لتعزيز الأمن، وكذلك مواصلة تقديم الدعم بتوفير التدريب والمعدات والمساهمة في تمويل قوات الأمن الوطنية الأفغانية للاضطلاع بمهمة إحلال الأمن في بلدها؛

١٥ - **ترحب** ببدء العملية الانتقالية لتولي المسؤولية الرئيسية عن الأمن في تموز/يوليه ٢٠١١، حسبما اتفقت عليه حكومة أفغانستان والبلدان المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وتشيد بما أحرز من تقدم مستمر في هذا الصدد، وتتطلع إلى المراحل المقبلة للعملية الانتقالية، وترحب أيضا بالتزام الشركاء الدوليين لأفغانستان بدعم الحكومة في تهيئة الظروف اللازمة للانتقال ومواصلة دعم العملية الانتقالية وصولا إلى النقطة التي يصبح فيها الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية قادرين تماما على القيام بالاحتياجات الأمنية للبلد، بما في ذلك الأمن العام، وإنفاذ القانون، وتأمين حدود أفغانستان وصون الحقوق الدستورية للمواطنين الأفغان، وتهيب بالدول الأعضاء أن تواصل دعم العملية الانتقالية بتوفير الدعم المالي والتقني المستمرين اللازمين؛

١٦ - **ترحب** في هذا الصدد بوجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، وتعرب عن تقديرها لهما للدعم الذي قدماه إلى الجيش الوطني الأفغاني، وكذلك للمساعدة المقدمة للشرطة الوطنية الأفغانية من الشركاء الدوليين، ولا سيما المساعدة المقدمة من منظمة حلف شمال الأطلسي من خلال بعثتها التدريبية في أفغانستان ومساهمة قوة الدرك الأوروبي في تلك البعثة، وتنوّه بمواصلة نشر بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان وبرامج التدريب الثنائية الأخرى، وفي ضوء العملية الانتقالية، تشجع على زيادة التنسيق عند الاقتضاء؛

١٧ - **ترحب أيضا** بالتزام حكومة أفغانستان، بغية كفالة الاستقرار وتهيئة الظروف المؤاتية لإرساء سيادة القانون بصورة فعالة، بمواصلة تنفيذ استراتيجية الشرطة الوطنية الأفغانية والخطة الوطنية للشرطة التي تركز عليها، من أجل بناء قوة شرطة تتسم بالقوة والكفاءة المهنية، مع التركيز على الإصلاحات المؤسسية والإدارية الجارية في وزارة الداخلية، بما في ذلك تنفيذ خطة عملها لمكافحة الفساد وتنمية القدرات القيادية، ومن أجل النهوض كذلك بنوعية الشرطة الوطنية الأفغانية وزيادة عددها على نحو تدريجي، عن طريق الدعم المالي والتقني اللازم الذي يواصل المجتمع الدولي تقديمه؛

١٨ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تواصل الإسهام في القوة بالأفراد والمعدات والموارد الأخرى وأن توفر الدعم الكافي لتطوير أفرقة تعمير المقاطعات بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان والبعثة؛

١٩ - **تلاحظ**، في سياق النهج الشامل والعملية الانتقالية الجارية، الأهمية المستمرة لأوجه التآزر بين أهداف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الأمنية، وتشدد، بصفة خاصة، على الضرورة المستمرة لإقامة علاقات مدنية وعسكرية بين الجهات الفاعلة الدولية، حسب الاقتضاء، على جميع المستويات وتعزيز تلك العلاقات واستعراضها، من أجل ضمان تكامل العمل المضطلع به على أساس مختلف الولايات والمزايا النسبية للجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي ومجال إنفاذ القانون والمجال العسكري الموجودة في أفغانستان؛

٢٠ - **تحث** السلطات الأفغانية على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل ضمان سلامة وأمن وحرية تنقل جميع موظفي الأمم المتحدة والموظفين العاملين في مجالي التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية ووصولهم بأمان ودون عوائق إلى جميع السكان المتضررين وحماية ممتلكات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية أو الإنسانية، وتلاحظ الجهود المبذولة لوضع قواعد تنظيمية لشركات الأمن الخاصة العاملة في أفغانستان؛

٢١ - **تحث أيضا** السلطات الأفغانية على بذل كل ما في وسعها، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، لتقديم مرتكبي الهجمات إلى العدالة؛

٢٢ - **تؤكد** أهمية النهوض بالتنفيذ الكامل لبرنامج حل الجماعات المسلحة غير القانونية في جميع أنحاء البلد في ظل سيطرة أفغانية، مع ضمان التنسيق والاتساق مع ما يبذل في هذا الصدد من جهود أخرى، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن والتنمية المجتمعية ومكافحة المخدرات والتنمية على صعيد المقاطعات والمبادرات التي يقودها الأفغان بهدف كفالة عدم اشتراك الكيانات والأفراد بصورة غير قانونية في العملية السياسية، ولا سيما في الانتخابات التي ستجري مستقبلا، وفقا للقوانين والأنظمة المعتمدة في أفغانستان؛

٢٣ - **تعرب عن تقديرها** لما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم في برنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة ودمجه في برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، وترحب بمواصلة الحكومة التزامها بالعمل بهمة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي للوفاء بهذا الالتزام، وتؤكد أهمية كل الجهود المبذولة لإيجاد فرص كافية لإدراج الدخل بطرق قانونية، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي لهذه الجهود؛

٢٤ - لا تزال يساورها بالغ القلق إزاء المشكلة المستمرة الناجمة عن وجود الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، والتي تشكل خطراً كبيراً على السكان وعائقا رئيسياً أمام استئناف الأنشطة الاقتصادية وجهود الإنعاش والتعمير؛

٢٥ - ترحب بالتقدم المحرز عن طريق برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، وتؤيد حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى الوفاء بمسؤولياتها بموجب اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام<sup>(٣)</sup> والتعاون التام مع برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي تنسقه الأمم المتحدة وتدمير جميع المخزونات المعروفة أو الجديدة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتقر بضرورة استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدة في هذا الصدد؛

٢٦ - تلاحظ تصديق أفغانستان على اتفاقية الذخائر العنقودية<sup>(٤)</sup>؛

### السلام والمصالحة وإعادة الإدماج

٢٧ - ترحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٩٨٨ و ١٩٨٩ (٢٠١١) اللذين خلفا القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٠٤ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وترحب أيضاً بإنشاء لجنة القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) والتدابير، المنصوص عليها في قرار المجلس ١٩٨٨ (٢٠١١)، فيما يتعلق بالأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطتين بحركة الطالبان والذين يشتركون معها في تشكيل تهديد للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان، وتدعو إلى التنفيذ الكامل للتدابير وتطبيق الإجراءات الواردة في قرارات المجلس ذات الصلة، ولا سيما القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١)، ويدعو إلى إجراء مشاورات مع حكومة أفغانستان، حسب الاقتضاء، حسبما هو منصوص عليه في القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)؛

٢٨ - تعرب عن دعمها العملية السلام والمصالحة الشاملة التي تقودها حكومة أفغانستان، حسب توصية مجلس السلام الاستشاري الوطني في حزيران/يونيه ٢٠١٠، وتثني على تجدد جهود الحكومة الأفغانية، بما في ذلك جهود المجلس الأعلى للسلام والتنفيذ الجاري لبرنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج بهدف تعزيز حوار شامل بين جميع المجموعات الأفغانية، بما في ذلك العناصر المعارضة للحكومة والمستعدة لنبذ العنف، وإدانة الإرهاب، وقطع الصلات مع تنظيم القاعدة وغيره من المنظمات الإرهابية، والامتثال للدستور، وتعرب

(٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٠٥٦، الرقم ٣٥٥٩٧.

(٤) A/C.1/63/5، الضميمة، الجزء الثاني.

عن دعمها للدعوات الموجهة للجهات المعنية بأن تدخل في حوار يهدف الوفاء بهذه الشروط والمصالحة وإعادة الاندماج، بدون الإخلال بتنفيذ التدابير وتطبيق الإجراءات التي حددها مجلس الأمن في قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٩٨٨ (٢٠١١)، و ١٩٨٩ (٢٠١١)، وسائر القرارات ذات الصلة في هذا الصدد؛

٢٩ - **تدين بشدة اغتيال البروفيسور برهان الدين رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، وتؤكد أهمية قيام جميع الدول التي لديها معلومات مهمة بتزويد السلطات الأفغانية بما قد تحتاجه من مساعدة وبجميع المعلومات ذات الصلة التي قد تكون في حوزتها بشأن هذا الهجوم الإرهابي، وتشدد على الحاجة إلى الهدوء والتضامن في أفغانستان في هذا الوقت وإلى قيام جميع الأطراف بتخفيف حدة التوترات، وتعرب عن التزامها الراسخ بدعم حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى المضي قدما بعملية السلام والمصالحة، وفقا لبلاغ كابل وفي إطار الدستور الأفغاني وتطبيق الإجراءات التي حددها مجلس الأمن في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) وغيرهما من قرارات المجلس ذات الصلة؛**

٣٠ - **تهيب بجميع الدول المعنية مواصلة المشاركة في عملية السلام، وتسلم بأثر الهجمات الإرهابية على الشعب الأفغاني والخطر الذي تشكله على آفاق التوصل إلى تسوية سلمية في المستقبل؛**

٣١ - **تشدد على أن جهود المصالحة ينبغي أن تحظى بدعم جميع الأفغانين، بما يشمل المجتمع المدني، والأقليات، والجماعات النسائية؛**

٣٢ - **تهيب بحكومة أفغانستان أن تكفل تنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج على نحو شامل، وفقا للدستور الأفغاني والالتزامات القانونية الدولية المنوطة بأفغانستان، مع الحرص على تمتع جميع الأفغان بحقوق الإنسان وعلى التصدي للإفلات من العقاب؛**

٣٣ - **ترحب بإنشاء الصندوق الاستئماني للسلام وإعادة الإدماج، وتذكر بالالتزامات المعلنة في مؤتمر لندن وكابل، وتؤكد أهمية استمرار المجتمع الدولي في تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني؛**

٣٤ - **تقر بالتقدم الجاري المتمثل المصالحة مع حكومة أفغانستان التي قام بها أفراد في حركة الطالبان أعربوا عن رفضهم للفكر الإرهابي الذي يعتنقه تنظيم القاعدة وأتباعه، وعن الامتثال للدستور ويؤيدون التوصل إلى حل سلمي للنزاع المستمر في أفغانستان، وتهيب بحركة الطالبان أن تقبل العرض المقدم من الرئيس حامد كرزاي بنبذ العنف، وقطع الصلات مع الجماعات الإرهابية، والامتثال للدستور، والانضمام إلى عملية السلام**

والمصالحة، وتسلم أيضا بأنه، على الرغم من تطور الحالة في أفغانستان والتقدم المحرز في عملية المصالحة، فإن الأمن ما زال يشكل تحديا كبيرا في أفغانستان والمنطقة؛

٣٥ - تسلم بالأعداد المتزايدة للمندمجين الذين انضموا إلى برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، وترحب بنتائج المؤتمر الاستعراضي للبرنامج الذي عقد في شهر أيار/مايو والجهود التي بُذلت مؤخرا لكفالة تنفيذه، وتشجع على بذل المزيد من الجهود لمعالجة التحديات التنفيذية المتبقية، بسبل منها وضع آلية ملائمة للفرز وكفالة ربط ذلك العمل بجهود أوسع نطاقا لمعالجة النزاع وتسوية المظالم على الصعيد المحلي، وتشجع كذلك المجتمع الدولي على دعم الجهود التي تقودها أفغانستان؛

### الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان

٣٦ - تشدد على أن الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان تشكل الأساس لبناء أفغانستان مستقرة ومزدهرة، وتلاحظ أهمية بناء قدرة حكومة أفغانستان على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإرساء سيادة القانون والحكم على نحو فعال وخاضع للمساءلة؛

### ألف - الديمقراطية

٣٧ - تسلم بأهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتتسم بالشفافية وموثوقة وآمنة وشاملة للجميع باعتبار ذلك خطوة بالغة الأهمية نحو توطيد الديمقراطية لجميع الأفغان، وتؤكد مسؤولية السلطات الأفغانية في هذا الصدد، وتؤكد أيضا ضرورة التحضير للانتخابات بشكل منظم وفي الوقت المناسب، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة المالية والتقنية، وتذكر بالدور القيادي الذي تضطلع به البعثة في تنسيق هذه الجهود، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم لحكومة أفغانستان والمؤسسات الأفغانية المعنية؛

٣٨ - ترحب بتسوية المأزق المؤسسي الذي نشأ بعد قرار منح اللجنة الانتخابية المستقلة السلطة النهائية في المسائل الانتخابية، وتعيد تأكيد التزام الحكومة الأفغانية في بلاغ كابل بإجراء إصلاحات انتخابية طويلة الأجل، استنادا إلى الدروس المستفادة من الانتخابات السابقة، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠، وتؤكد من جديد أنه لكي يسود السلام أفغانستان في المستقبل لا بد من وجود مؤسسات ديمقراطية معززة وشفافة، وفصل بين السلطات، وضوابط وموازنين دستورية راسخة وضمن حقوق المواطنين وواجباتهم وإعمالها؛

## باء - العدالة

٣٩ - ترحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان بشأن إصلاح قطاع العدالة وبالالتزام بتحسين سبل الاستفادة من إقامة العدل في جميع أنحاء أفغانستان الذي تعهدت به حكومة أفغانستان في مؤتمر كابل، وتؤكد ضرورة التعجيل بإحراز التقدم في إنشاء نظام قضائي منصف وفعال ويتسم بالشفافية، بخاصة عن طريق تنفيذ برنامج العدالة الوطنية واستراتيجية العدالة الوطنية والبرنامج الوطني المقبل ذي الأولوية "توفير العدالة للجميع" بدون تأخير، وعن طريق توفير الأمن وكفالة سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، وتحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم جهود الحكومة في هذه المجالات بأسلوب منسق؛

٤٠ - تنوّه بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في تخصيص موارد كافية لإعادة بناء قطاع السجون وإصلاحه من أجل النهوض باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في هذا القطاع، والحد في الوقت نفسه من المخاطر التي يتعرض لها السجناء على صعيد الصحة البدنية والعقلية؛

٤١ - تشجع حكومة أفغانستان على بذل المزيد من الجهود، بدعم من البعثة والمجتمع الدولي والشركاء الآخرين، بما في ذلك اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، في مجال حماية المحتجزين في جميع السجون ومراكز الاحتجاز الأفغانية ومنع انتهاك حقوقهم الإنسانية، وفقا للدستور الأفغاني، والقوانين الأفغانية، والالتزامات الدولية، وفي مجال كفالة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون داخل أفغانستان، وترحب بتعاون حكومة أفغانستان، وكذلك بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للدعم في هذا الصدد، وتحيط علما بالتوصيات الواردة في تقرير البعثة المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وتكرر تأكيد أهمية اتباع الإجراءات القانونية السليمة بغية ضمان العدالة؛

٤٢ - تشدد على أهمية ضمان وصول المنظمات المعنية إلى جميع السجون في أفغانستان، وتدعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي في هذا الصدد، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، حسب الانطباق، وبما يشمل القصر في حال احتجازهم؛

## جيم - الإدارة العامة

٤٣ - تحث حكومة أفغانستان على أن تواصل إصلاح قطاع الإدارة العامة على نحو فعال من أجل إعمال سيادة القانون وضمان الحكم الرشيد والمساءلة، وفقا لعملية كابل، على الصعيدين الوطني والمحلي على السواء، بدعم من المجتمع الدولي، وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة والالتزامات التي أعلنتها في هذا الصدد في مؤتمر كابل، وتؤكد أهمية اتخاذ

إجراءات تتسم بالشفافية في تعيين وترقية موظفي الخدمة المدنية، وتواصل تشجيع الحكومة على الاستفادة بشكل فعال من الفريق المعني بالتعيينات في الوظائف العليا؛

٤٤ - تشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع الدول المانحة والمؤسسات والمنظمات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، على مساعدة حكومة أفغانستان في جعل بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية أولوية تشمل جميع القطاعات، ومواءمة جهوده مع الجهود التي تبذلها الحكومة، بما في ذلك عمل اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية، من أجل بناء القدرات الإدارية على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

٤٥ - تكرر تأكيد أهمية بناء المؤسسات الذي يكمل عملية تطوير اقتصاد يتسم بسياسات سليمة على صعيد الاقتصاد الكلي ويساهم في تلك العملية، وتطوير قطاع مالي يوفّر الخدمات، في جملة أمور، للمؤسسات المتناهية الصغر، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والأسر المعيشية، واللوائح الشفافة لتنظيم الأعمال التجارية، والمساءلة، ويشدد على الصلة بين تحقيق النمو الاقتصادي، بسبل منها مشاريع البنى التحتية، وإنشاء فرص العمل في أفغانستان؛

٤٦ - تذكّر بتصديق أفغانستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد<sup>(٥)</sup>، وتعرب مجدداً عن تقديرها للالتزامات التي أعلنتها حكومة أفغانستان بمكافحة الفساد في مؤتمر لندن وكابل، وتدعو الحكومة إلى مواصلة العمل للوفاء بهذه الالتزامات من أجل إنشاء إدارة أكثر فعالية ومساءلة وشفافية، على صعيد الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية، وترحب بمواصلة المجتمع الدولي تقديم الدعم تحقيقاً لهذه الغاية، وتلاحظ مع بالغ القلق آثار الفساد فيما يتعلق بالأمن والحكم الرشيد ومكافحة صناعة المخدرات والتنمية الاقتصادية؛

٤٧ - ترحب بمبادئ الشراكة الفعالة الواردة في البيان الصادر عن مؤتمر كابل، وتدعو في هذا السياق إلى التنفيذ الكامل للالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر لندن وأعيد تأكيدها في مؤتمر كابل بتخصيص الموارد الدولية المتزايدة عن طريق ميزانية حكومة أفغانستان وعلى نحو أكثر اتساقاً مع الأولويات الأفغانية، وتشجع جميع الشركاء على العمل مع الحكومة من أجل تنفيذ "الدليل العملي: معايير لتمويل الفعال للتنمية من خارج الميزانية" لتحسين إجراءات الشراء وتوخي اليقظة في إجراءات التعاقد على الصعيد الدولي وتعزيز الإشراف البرلماني الأفغاني على النفقات وبرمجة التنمية، وتشير إلى أن إحراز تقدم

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٦١٤٦.

في هذا المجال يتطلب إنجاز الإصلاحات اللازمة في أنظمة الإدارة المالية العامة، والحد من الفساد، وتحسين تنفيذ الميزانية، وزيادة جمع الإيرادات؛

٤٨ - تشدد على أهمية الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة الأفغانية في الآونة الأخيرة مع صندوق النقد الدولي بشأن ترتيب يمتد لثلاث سنوات ويعيد تأكيد الالتزام بالتعاون المثمر القائم على الإصلاحات الاقتصادية الفعالة والشفافة؛

٤٩ - ترحب بسياسة الحكم على الصعيد دون الوطني، وتؤكد أهمية إنشاء مؤسسات وجهات فاعلة أكثر وضوحاً ومساءلة وقدرة على الصعيد دون الوطني في الحد من المجال السياسي المتاح للمتمردين، وتشدد على أهمية مواكبة عملية كابل بتنفيذ برامج وطنية على الصعيد دون الوطني، وتشجع على بناء قدرات المؤسسات المحلية وتمكينها بطريقة تدريجية ومستدامة مالياً، وتدعو إلى تخصيص مزيد من الموارد لسلطات المقاطعات بصورة منتظمة يمكن التنبؤ بها، وإلى مواصلة المجتمع الدولي والبعثة تقديم دعمهما الحيوي؛

٥٠ - تحث حكومة أفغانستان على أن تعالج، بمساعدة المجتمع الدولي، مسألة المطالبات المتعلقة بملكية الأراضي من خلال برنامج شامل لإصدار صكوك ملكية الأراضي، يشمل التسجيل الرسمي لجميع الممتلكات وتحسين أمن حقوق الملكية، وترحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة بالفعل في هذا الصدد؛

## دال - حقوق الإنسان

٥١ - تشير إلى أن ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان في الدستور يعد إنجازاً سياسياً كبيراً، وتدعو إلى الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي نوع من أنواع التمييز، وتؤكد ضرورة التنفيذ التام لأحكام الدستور الأفغاني المتعلقة بحقوق الإنسان، وفقاً للالتزامات المترتبة بموجب القانون الدولي الساري، بما فيها الالتزامات المتعلقة بتمتع المرأة والطفل بحقوق الإنسان تمثلاً كاملاً؛

٥٢ - تقر بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في إشاعة احترام حقوق الإنسان وتشجع تلك الجهود، وتعرب عن قلقها مما ينجم عن أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة، وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجرمين، من آثار تعرقل التمتع بحقوق الإنسان وتضرر بقدرتها حكومة أفغانستان على كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان، وتلاحظ بقلق التقارير التي تفيد باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الممارسات العنيفة أو التمييزية والانتهاكات المرتكبة ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية، وضد

النساء والأطفال، ولا سيما الفتيات، وتؤكد ضرورة تعزيز التسامح والحرية الدينية على النحو الذي يكفله الدستور الأفغاني، وتشدد على ضرورة التحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات في الحاضر والماضي، وتؤكد أهمية تيسير وسائل انتصاف للضحايا تتسم بالكفاءة والفعالية، وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة وفقا للقانون الوطني والدولي؛

٥٣ - تشي على حكومة أفغانستان لمساهمتها النشطة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وتدعو إلى استمرار مشاركة المجتمع المدني الأفغاني على نحو نشط في هذه العملية، وتشجع على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المعد في هذا الصدد في الوقت المناسب؛

٥٤ - تؤكد ضرورة كفالة احترام الحق في حرية التعبير والحق في حرية الفكر أو الضمير أو المعتقد، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني، وتدعو في هذا الصدد إلى التنفيذ التام للقانون الجديد لوسائل الإعلام، في حين تلاحظ بقلق استمرار تعرض الصحفيين الأفغان لأعمال التخويف والعنف والتحديات فيما يتعلق باستقلال وسائل الإعلام، وتدين حالات اختطاف الصحفيين بل وقتلهم على يد جماعات إرهابية ومتطرفة وإجرامية، وتحث السلطات الأفغانية على التحقيق في المضايقات والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة؛

٥٥ - تكرر تأكيد أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، وتؤكد ضرورة ضمان مركزها الدستوري وتنفيذ ولايتها بالتركيز على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء أفغانستان لتعزيز وعي الجمهور وزيادة إخضاع الحكومة للمساءلة، وترحب بقرار حكومة أفغانستان أن تتحمل المسؤولية بالكامل عن تمويل الأنشطة الأساسية للجنة، وتحث اللجنة على التعاون بشكل وثيق مع المجتمع المدني الأفغاني، وتهيب بالمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم في هذا الصدد؛

٥٦ - تشير إلى قرارات مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦) ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وإلى تقرير منتصف السنة الذي أُعد في تموز/يوليه ٢٠١١ عن حماية المدنيين في النزاع المسلح، وتعرب عن قلقها البالغ من ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين، ومن بينهم نساء وأطفال، ومن أثر ذلك على المجتمعات المحلية، وتلاحظ أن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة لا تزال تتحمل المسؤولية عن سقوط الغالبية العظمى من الضحايا في صفوف المدنيين، وتكرر نداءها لاتخاذ جميع الخطوات

الممكنة من أجل كفالة حماية المدنيين، وتدعو إلى اتخاذ المزيد من الخطوات المناسبة في هذا الصدد وإلى التقيد التام بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

٥٧ - تشير أيضا إلى قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، و ١٩٦٠ (٢٠١٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتؤكد من جديد أهمية التقيد بالالتزامات الدولية من أجل النهوض بحقوق المرأة على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني؛

٥٨ - تشيد بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تعميم مراعاة القضايا الجنسانية، بما في ذلك في البرامج الوطنية ذات الأولوية، ومن أجل حماية وتعزيز المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل على النحو الذي تكفله جملة أمور منها تصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(٦)</sup> والدستور الأفغاني وتنفيذها لخطة العمل الوطنية للمرأة، وتكرر التأكيد على الأهمية الدائمة لمشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة في أفغانستان، وللمساواة أمام القانون وفي فرص الحصول على المشورة القانونية دون تمييز من أي نوع، وتؤكد ضرورة إحراز مزيد من التقدم بشأن القضايا الجنسانية وفقا لالتزامات أفغانستان بموجب القانون الدولي؛

٥٩ - تدين بشدة حوادث التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، ولا سيما ضد النساء الناشطات والنساء البارزات في الحياة العامة، حيثما وقعت في أفغانستان، بما في ذلك القتل والتشويه و"القتل بدافع الشرف" في أجزاء معينة من البلد؛

٦٠ - تكرر الإعراب عن تقديرها للصندوق الخاص للقضاء على العنف ضد المرأة التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وكذلك لصندوق الاستجابة العاجلة التابع له الذي يواصل التصدي للعنف ضد النساء وضد أنصار حقوق المرأة في أفغانستان، وتؤكد ضرورة استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساهمات المالية لهذين الصندوقين؛

٦١ - ترحب بما تحققه حكومة أفغانستان من إنجازات وما تبذله من جهود في سبيل مكافحة التمييز، وتحث الحكومة على إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، ولا سيما المرأة، بصورة فعالة في وضع وتنفيذ برامج الإغاثة والإصلاح والإنعاش والتعمير، وفي البرامج الوطنية ذات الأولوية، وعلى تتبع التقدم المحرز في إدماج المرأة التام في الحياة السياسية

(٦) المرجع نفسه، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

والاقتصادية والاجتماعية تنبعا دقيقا، وتؤكد ضرورة استمرار إحراز التقدم في مجال المساواة بين الجنسين وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وفي مجال تمكين المرأة في الحياة السياسية الأفغانية وفي الإدارة العامة، بما في ذلك في مراكز القيادة وعلى الصعيد دون الوطني، وتؤكد أيضا ضرورة تسهيل إتاحة فرص العمل للمرأة وضمن محور الأمية والتدريب للمرأة، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم في هذا الصدد؛

٦٢ - تؤكد ضرورة كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأطفال في أفغانستان، وتذكر بضرورة قيام جميع الدول الأطراف بالتنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل<sup>(٧)</sup> وبروتوكوليهما الاختياريين<sup>(٨)</sup> وقرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، و ١٩٩٨ (٢٠١١) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١ المتعلقة بالأطفال والتزاع المسلح؛

٦٣ - تعرب عن قلقها، في هذا الصدد، من استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة والجماعات الإرهابية في أفغانستان، وتؤكد أهمية وضع حد لاستخدام الأطفال بما يخالف القانون الدولي، وتعرب عن تقديرها لما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم والتزامها الراسخ في هذا الصدد، بما في ذلك الإدانة الشديدة لأي استغلال للأطفال مثلما يتجلى ذلك من إنشاء لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات لحماية حقوق الطفل، ومن تعيين جهة اتصال معنية بحماية الأطفال، وتوقيع حكومة أفغانستان في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ على خطة عمل، مع مرفقاتها، تتعلق بالأطفال المرتبطين بقوات الأمن الوطني في أفغانستان، وتدعو إلى تنفيذ أحكام هذه الخطة تنفيذا كاملا بالتعاون مع بعثة تقديم المساعدة؛

٦٤ - تسلم بالاحتياجات الخاصة للفتيات، وتدين بشدة الهجمات الإرهابية على المرافق التعليمية، كما تدين التهديد بالهجوم على هذه المرافق، ولا سيما المرافق الخاصة بالفتيات الأفغانيات، و/أو المستشفيات والأشخاص المتمتعين بالحماية ممن يرتبطون بتلك المرافق في أفغانستان، في انتهاك للقانون الدولي الساري، وتعرب عن بالغ قلقها من ارتفاع عدد حالات إغلاق المدارس بسبب الهجمات الإرهابية أو التهديدات بشن هجمات؛

٦٥ - ترحب باعتماد حكومة أفغانستان لخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال، وترحب أيضا بالمبادرات المتخذة لسن تشريع بشأن الاتجار بالبشر استرشادا

(٧) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(٨) المرجع نفسه، المجلدان ٢١٧١ و ٢١٧٣، الرقم ٢٧٥٣١.

بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية<sup>(٩)</sup>، وتؤكد أهمية النظر في أن تصبح أفغانستان طرفاً في البروتوكول؛

### التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٦٦ - **تناشد على وجه الاستعجال جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، أن تواصل تقديم كل ما يمكن ويلزم من المساعدة الإنسانية والمالية والتعليمية والتقنية والمادية والمساعدة من أجل الإنعاش والتعمير والتنمية إلى أفغانستان، بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان ووفقاً لأولويات أفغانستان واستراتيجية التنمية الوطنية، وتذكر في هذا الصدد بالدور الرائد الذي تضطلع به البعثة في السعي إلى مواصلة تحسين اتساق الجهود الدولية وتنسيقها؛**

٦٧ - **تؤكد الحاجة إلى استمرار وجود التزام دولي قوي بتقديم المساعدة الإنسانية وإلى برامج للإنعاش والتأهيل والتعمير والتنمية تتولى زمامها حكومة أفغانستان، بينما تعرب في الوقت نفسه عن تقديرها لمنظومة الأمم المتحدة ولجميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يواصل موظفوها الدوليون والمحليون تلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الفترة الانتقالية والاحتياجات الإنمائية لأفغانستان بشكل إيجابي، على الرغم من الشواغل الأمنية والصعوبات في الوصول إلى بعض المناطق؛**

٦٨ - **تعرب أيضاً عن تقديرها للمجتمع الدولي للعمل الذي يضطلع به في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية من أجل تعمير أفغانستان وتنميتها، وتدرك ضرورة المضي في تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الأفغاني، وتشدد على ضرورة تعزيز ودعم تنمية قدرات حكومة أفغانستان على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبخاصة خدمات التعليم والصحة العامة، وعلى النهوض بالتنمية؛**

٦٩ - **تحث حكومة أفغانستان على تعزيز الجهود المبذولة من أجل إصلاح القطاعات الرئيسية لتقديم الخدمات، مثل توفير الطاقة ومياه الشرب، باعتبارها شروطاً لا بد منها لإحراز التقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتثني على الحكومة لما بذلته من جهود حتى الآن لتحقيق الاستدامة المالية، وتشير إلى ما يحمله المستقبل من تحديات، وتحث على مواصلة الالتزام بتوليد الدخل؛**

(٩) المرجع نفسه، المجلد ٢٢٣٧، الرقم ٣٩٥٧٤.

٧٠ - تعرب عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به أفرقة تعمير المقاطعات في سياق العمل الذي تضطلع به داخل المقاطعات دعماً للأولويات الوطنية في مجال بناء قدرات المؤسسات المحلية؛

٧١ - تشجع المجتمع الدولي وقطاع الشركات على دعم الاقتصاد الأفغاني كتدبير لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وعلى القيام، في هذا الصدد، بدراسة إمكانات زيادة التجارة والاستثمارات وتعزيز الشراء المحلي، وتشجع كذلك حكومة أفغانستان على مواصلة النهوض ببيئة اقتصادية مؤاتية لاستثمارات القطاع الخاص على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

٧٢ - تشجع بقوة جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على توسيع نطاق التعاون الزراعي مع أفغانستان، ضمن الإطار الوطني للتنمية الزراعية وبما يتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان؛ وذلك بهدف المساعدة على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك في المجتمعات الريفية؛

٧٣ - تكرر تأكيد ضرورة توفير المرافق التعليمية والصحية في جميع أنحاء البلد للأطفال الأفغان، وخصوصاً للفتيات الأفغانيات، وترحب بالتقدم المحرز في قطاع التعليم العام، وتشير إلى الخطة الوطنية الاستراتيجية للتعليم باعتبارها أساساً لتحقيق مزيد من الإنجازات، وتشجع حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتوسيع تلك المرافق وتوفير التدريب للموظفين الفنيين وتشجيع استفادة جميع أفراد المجتمع الأفغاني، بمن فيهم سكان المناطق النائية، من تلك المرافق استفادة تامة وعلى قدم المساواة؛ وتؤكد كذلك من جديد ضرورة توفير التدريب المهني للمراهقين؛

٧٤ - تشيد بجهود الإغاثة التي تبذلها حكومة أفغانستان والجهات المانحة، لكنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية بوجه عام، وتؤكد أن الحاجة إلى المساعدات الغذائية لا تزال قائمة، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي للأهداف التمويلية لخطة العمل الإنسانية لأفغانستان، ومن أجل التعجيل بالوفاء بتلك الأهداف قبل حلول فصل الشتاء؛

٧٥ - تسلم بأن تخلف النمو وانعدام القدرات يزيدان من ضعف أفغانستان في مواجهة الكوارث الطبيعية والظروف المناخية القاسية، وتحث حكومة أفغانستان في هذا الصدد على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، ببذل المزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وتحديث القطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج الزراعي، مما يقلل من ضعف أفغانستان في مواجهة العوامل الخارجية السلبية مثل الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية؛

٧٦ - **تعرب عن تقديرها للحكومات التي لا تزال تستضيف اللاجئين الأفغان،** وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، في الوقت الذي تسلم فيه بالعبء الضخم الذي تحمّله حتى الآن في هذا الصدد، وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل بذل دعمه السخي بهدف تيسير عودة اللاجئين وتأهيلهم وإعادة إدماجهم بصورة طوعية وآمنة ومستدامة تحفظ كرامتهم؛

٧٧ - **تؤكد من جديد للبلدان المضيضة والمجتمع الدولي على الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي للاجئين فيما يتعلق بحماية اللاجئين وبمبدأ حق العودة الطوعية وبالحق في التماس اللجوء وكفالة السماح بوصول وكالات الإغاثة الإنسانية إليهم وصولا كاملا وأمانا ودون عائق بغرض حمايتهم وتقديم المساعدة إليهم؛** وتهيب بالبلدان الاستمرار في قبول عدد مناسب من اللاجئين الأفغان من أجل إعادة توطينهم، تعبيرا عن التضامن والمشاركة في تحمل المسؤولية؛

٧٨ - **ترحب باستمرار عودة الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا طوعا وبصورة آمنة ومستدامة تحفظ كرامتهم،** في حين تلاحظ مع القلق أن الظروف السائدة في أنحاء من أفغانستان ليست مؤاتية بعد للعودة الآمنة والمستدامة إلى بعض الأماكن التي خرجوا منها؛

٧٩ - **تحث حكومة أفغانستان على مواصلة تعزيز ما تبذله من جهود،** بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للعودة المستدامة عن طريق مواصلة تعزيز قدرتها الاستيعابية بهدف تأهيل من تبقى من الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم بصورة كاملة؛

٨٠ - **تلاحظ في هذا الصدد استمرار العمل البناء بين بلدان المنطقة وبالاتفاقات الثلاثية الأطراف المبرمة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة أفغانستان وحكومات البلدان المضيضة للاجئين من أفغانستان،** وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية؛

### التعاون الإقليمي

٨١ - **تؤكد الدور البالغ الأهمية للنهوض بالتعاون الإقليمي البناء في تعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان،** وتشجع على زيادة تحسين العلاقات والنهوض بالتعاون بين أفغانستان وجيرانها، وتدعو إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد، بما في ذلك جهود المنظمات الإقليمية؛

٨٢ - تشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأطراف الموقعة على إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢<sup>(١٠)</sup> من أجل تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها. بموجب هذا الإعلان، وتهيب بسائر الدول أن تحترم تلك الأحكام وتدعم تنفيذها، وترحب بتأكيد المبادئ الواردة في الإعلان في بيان مؤتمر كابل؛

٨٣ - ترحب بالجهود المتزايدة التي تبذلها حكومات أفغانستان والدول المجاورة الشريكة لتوطيد الثقة والتعاون فيما بينها وتشجع هذه الجهود، وتتطلع، حسب الاقتضاء، إلى زيادة التعاون بين أفغانستان وجميع جيرانها وشركائها الإقليميين والمنظمات الإقليمية في محاربة حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية وفي تعزيز السلام والازدهار في أفغانستان وفي المنطقة وخارجها؛

٨٤ - ترحب في هذا الصدد بقيام حكومة أفغانستان وشركائها من الجوار وعلى الصعيد الإقليمي والمنظمات الدولية بتكثيف الجهود الرامية إلى توطيد الثقة والتعاون فيما بينها، إضافة إلى مبادرات التعاون التي اتخذتها في الآونة الأخيرة البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك مؤتمرات القمة الثلاثية الأطراف التي عقدتها أفغانستان وباكستان وتركيا، ومؤتمرات القمة الثلاثية الأطراف التي عقدتها أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان، ومؤتمرات القمة الثلاثية الأطراف التي عقدتها باكستان وأفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية، ومؤتمرات القمة الثلاثية الأطراف التي عقدتها أفغانستان وباكستان والإمارات العربية المتحدة، والمؤتمرات الرباعية الأطراف التي عقدتها أفغانستان وباكستان وطاجيكستان والاتحاد الروسي، بالإضافة لمؤتمرات اللجنة الثلاثية التي تضم أفغانستان وباكستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنظمة شانغهاي للتعاون؛

٨٥ - ترحب بمؤتمر اسطنبول المتعلق بأفغانستان الذي عُقد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وتشجع أفغانستان وشركاءها الإقليميين على السعي الحثيث إلى تنفيذ تدابير لبناء الثقة ضمن الإطار المحدد في عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان المعتمدة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛

٨٦ - تعرب عن تقديرها لكافة الجهود المبذولة لزيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين أفغانستان وبلدان الجوار على الصعيد الإقليمي والشركاء

(١٠) S/2002/1416، المرفق.

الدوليين والمؤسسات المالية، وتسلم، في جملة أمور، بالدور الهام الذي يضطلع به مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان ومنظمة التعاون الاقتصادي ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي في آسيا الوسطى ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، إضافة إلى منظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تعزيز التنمية في أفغانستان، وتتطلع إلى مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان الذي سيعقد في دورته الخامسة في طاجيكستان يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢؛

٨٧ - **ترحب** بالجهود المبذولة لتعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي وتحث على بذل المزيد من هذه الجهود، بما في ذلك تدابير تيسير التجارة والنقل العابر الإقليميين، بسبل منها إتمام الاتفاقات الإقليمية والثنائية للتجارة العابرة، وتوسيع نطاق التعاون القنصلي لإصدار التأشيرات وتسهيل أسفار رجال الأعمال بهدف توسيع النشاط التجاري وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك تحقيق الترابط على صعيد الهياكل الأساسية وإمدادات الطاقة والنقل والإدارة المتكاملة للحدود، وذلك بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل في أفغانستان، آخذة بعين الاعتبار الدور التاريخي لأفغانستان باعتبارها جسرا برياً في آسيا؛

٨٨ - **تشجع** مجموعة البلدان الثمانية على مواصلة تشجيع ودعم التعاون بين أفغانستان وجيرانها من خلال التشاور والاتفاق المتبادلين، بما في ذلك بشأن تنفيذ مشاريع إنمائية في مجالات من قبيل الترابط على صعيد الهياكل الأساسية وإدارة الحدود والتنمية الاقتصادية، وتتطلع، في هذا الصدد، إلى إنشاء هيئة السكك الحديدية الأفغانية التي أُعلن عنها في المؤتمر الإقليمي للسكك الحديدية الذي عُقد في باريس يومي ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠١١؛

## مكافحة المخدرات

٨٩ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في مجال مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان، وتحيط علماً بالتقرير الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عن الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١١، وتكرر الإعراب عن بالغ قلقها من زيادة زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها في أفغانستان بشكل يتركز أساساً في المناطق التي تنشط فيها بصفة خاصة حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والمجرمين، واستمرار الاتجار بالمخدرات، وتؤكد، استناداً إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة، ضرورة أن تبذل حكومة أفغانستان المزيد من الجهود المنسقة والحازمة لمحاربة هذا

البلاء، بدعم من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، إضافة إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية، كل ضمن المسؤوليات المحددة له؛

٩٠ - **تشدد** على أهمية اتباع نهج شامل ومتوازن في التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان يتعين، لضمان فعاليته، إدماجه في السياق الأوسع نطاقا للجهود المبذولة في مجالات الأمن والحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٩١ - **تؤكد أيضا** في هذا الصدد أن وضع برامج بديلة لكسب الرزق أمر ذو أهمية بالغة في نجاح الجهود المبذولة في مجال مكافحة المخدرات في أفغانستان، وأن الاستراتيجيات المستدامة تتطلب التعاون الدولي، وتحث الحكومة على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتشجيع تنمية سبل العيش المستدامة في قطاع الإنتاج النظامي وفي غيره من القطاعات، وعلى تيسير الحصول على قروض وتمويلات معقولة ومستدامة في المناطق الريفية، وبالتالي إدخال تحسينات نوعية ملموسة في حياة الناس وصحتهم وأمنهم، ولا سيما في المناطق الريفية؛

٩٢ - **تلاحظ مع بالغ القلق** الترابط القوي القائم بين تجارة المخدرات والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات الإجرامية التي تشكل خطرا جسيما يهدد الأمن وسيادة القانون والتنمية في أفغانستان، وتؤكد أهمية التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك القراران ١٧٣٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٢٢ (٢٠٠٨) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

٩٣ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء في هذا الصدد مواصلة تكثيف جهودها للحد من الطلب على المخدرات في بلدانها وعلى الصعيد العالمي من أجل المساهمة في استدامة القضاء على الزراعة غير المشروعة في أفغانستان؛

٩٤ - **تؤكد** ضرورة منع الاتجار بالسلائف الكيميائية المستخدمة في التصنيع غير المشروع للمخدرات في أفغانستان، ومنع تسريبها، وتدعو في هذا الصدد إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

٩٥ - **تؤيد** مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الآتية من أفغانستان والسلائف المرسلة إلى أفغانستان والدول المجاورة والبلدان الواقعة على امتداد طرق الاتجار، بما في ذلك زيادة التعاون فيما بينها لتعزيز سبل مكافحة المخدرات ورصد التجارة الدولية في السلائف الكيميائية، وتشدد على أهمية تقديم المساعدة التقنية والدعم لأكثر دول العبور تضررا لدعم قدراتها في هذا المجال؛

٩٦ - تحث حكومة أفغانستان على العمل، بدعم من المجتمع الدولي، على تعميم مكافحة المخدرات في جميع البرامج الوطنية وعلى كفالة أن تشكل مكافحة المخدرات جزءاً أساسياً من النهج الشامل وعلى زيادة جهودها في مكافحة زراعة الأفيون والاتجار بالمخدرات وفقاً للخطة المتوازنة ذات الأركان الثمانية الواردة في الاستراتيجية الوطنية الأفغانية المستكملة لمكافحة المخدرات؛

٩٧ - تشيد بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد، وبالجهود الرامية إلى استكمال وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، بما في ذلك خطة التنفيذ المحددة الأولويات والمعايير، وتحث الحكومة والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات حاسمة، وبخاصة لوقف إنتاج المخدرات والاتجار بها، عن طريق اتخاذ المزيد من الخطوات العملية المحددة في الاستراتيجية وعن طريق اتخاذ مبادرات مثل مبادرة ذوي الأداء الجيد التي وضعت من أجل تقديم حوافز لحكام المقاطعات لتقليل من زراعة المخدرات في مقاطعاتهم، وتشجع السلطات الأفغانية على العمل على مستوى المقاطعات لوضع خطط تنفيذ مفصلة لمكافحة المخدرات؛

٩٨ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة حكومة أفغانستان في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات الرامية إلى القضاء على زراعة وإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها واستهلاكها، بطرق عدة منها زيادة دعم إنفاذ القوانين الأفغانية ووكالات العدالة الجنائية والتنمية الزراعية والريفية من أجل إيجاد سبل عيش بديلة للمزارعين والحد من الطلب وإتلاف المحاصيل غير المشروعة وزيادة الوعي العام وبناء قدرات مؤسسات مكافحة المخدرات وإقامة مراكز لرعاية مدمني المخدرات ومعالجتهم، وتكرر دعوتها المجتمع الدولي إلى تمويل مكافحة المخدرات من خلال الحكومة قدر الإمكان؛

٩٩ - تذكّر بضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي مع أفغانستان فيما تبذله من جهود مطردة للتصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها، وتقر بالخطر الذي يشكله إنتاج المخدرات وتجارها والاتجار بها على نحو غير مشروع على السلام الدولي والاستقرار في المنطقة وخارجها، وتقر أيضاً بالتقدم الذي أحرزته المبادرات في هذا الصدد في إطار ميثاق باريس، وتؤكد أهمية إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ هذه المبادرات، وترحب بالاجتماع الوزاري المقبل لمبادرة ميثاق باريس التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات الذي سيعقد في فيينا، في سياق مواصلة عملية باريس - موسكو، كما ترحب باعتزام حكومة أفغانستان تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في هذا الصدد؛

١٠٠ - تحيي ذكرى كل الذين جادوا بأرواحهم البريئة في الحرب ضد تجار المخدرات، ولا سيما أفراد قوات الأمن في أفغانستان وجيرانها؛

١٠١ - ترحب بالمبادرات الهادفة إلى تعزيز التعاون في إدارة الحدود بين أفغانستان وجيرانها لكفالة اتخاذ تدابير شاملة في مجال مكافحة المخدرات، بما في ذلك البعد المالي، وتشدد على أهمية مواصلة هذا التعاون، وبخاصة من خلال الترتيبات الثنائية، والمبادرات التي اتخذتها منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومنظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة شنغهاي للتعاون والمجموعة الرباعية لمكافحة المخدرات في آسيا الوسطى، وجهات أخرى، وترحب باعتراف حكومة أفغانستان تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مراقبة الحدود مع الشركاء المعنيين؛

١٠٢ - تؤكد أهمية أن تزيد الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة وقوة تقديم المساعدة في إطار المسؤوليات المسندة إليها، الدعم التعاوني الفعال للجهود المتواصلة التي تقودها أفغانستان من أجل التصدي للخطر الذي يمثله إنتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع، وترحب في هذا الصدد بالبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتشجع البلدان المعنية على مواصلة المشاركة؛

١٠٣ - تعترف بالأنشطة التي تضطلع بها على الصعيد الإقليمي كل من أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان في إطار مبادراتها الثلاثية الهادفة إلى مكافحة المخدرات، وترحب بالاجتماعين الوزاريين المقبلين المزمع عقد أولهما في كابل وثانيهما في طهران؛

## التنسيق

١٠٤ - تعرب عن تقديرها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لما أنجزته من عمل وفقا للولاية التي أسندتها إليها مجلس الأمن في قراره ١٩٧٤ (٢٠١١)، وتؤكد أن الدور التنسيقي المحوري والحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز اتساق المشاركة الدولية لا يزال يتسم بالأهمية؛

١٠٥ - ترحب بوجود بعثة تقديم المساعدة في المقاطعات، مما يضمن قدرة الأمم المتحدة على أن تفي بدورها الأساسي في التنسيق والدعم، وفقا لما تطلبه حكومة أفغانستان، وحسب ما تسمح به الظروف الأمنية؛

١٠٦ - تؤكد أن بعثة تقديم المساعدة ينبغي تزويدها، لكي تفي بولايتها، بما يكفي من الموارد وأن توفر لها السلطات الأفغانية الحماية الكافية، بمساعدة دولية، حسب الاقتضاء؛

١٠٧ - تسلّم بالدور المحوري الذي يضطلع به المجلس المشترك للتنسيق والرصد، وتؤكد أن دور المجلس يتمثل في دعم أفغانستان، بطرق منها رصد عملية كابل ودعمها، وتنسيق البرامج الدولية للمساعدة والتعمير، وترحب بالجهود الأخرى الرامية إلى توفير توجيه مناسب وتشجيع قيام مشاركة دولية أكثر اتساقاً؛

١٠٨ - تعرب عن تقديرها لالتزام المجتمع الدولي المتواصل والطويل الأمد بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتؤكد أهمية هذا الالتزام، وتذكر بالدعم الدولي الإضافي كما تم التعهد به؛

١٠٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة كل ثلاثة أشهر تقريراً عن التطورات في أفغانستان وعن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

١١٠ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين البند المعنون "الحالة في أفغانستان".